

Distr.: General
9 December 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البنود 35 و 100 (ر) و (أ) من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

نزع السلاح العام الكامل: تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي
ودون الإقليمي

نزع السلاح العام الكامل: الامتثال للاتفاقات والالتزامات المتعلقة
بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح

رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا
وجمهورية بيلاروس وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، أتشرف بأن أحيل
طيه بيان المجلس الدائم لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن الأنشطة العسكرية في الأقاليم المتاخمة
لمنطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي وما لتلك الأنشطة من عواقب على الأمن في المنطقة
الأوروبية الآسيوية (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البنود 35 و 100 (ر) و 100 (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان من المجلس الدائم لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن النشاط العسكري في
الأقاليم المتاخمة لمنطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي وما لهذا النشاط من
أثر في الأمن على صعيد المنطقة الأوروبية الآسيوية

تلتزم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بتعزيز السلام والاستقرار والأمن على
الصعيد العالمي والإقليمي، وبضرورة تضافر جهود جميع الدول لمعالجة المشاكل الراهنة التي تواجه البشرية
استناداً إلى القواعد المعترف بها عموماً وإلى مبادئ القانون الدولي.

وتدعو الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي جميع الدول إلى التقيد الصارم، في
إطار علاقاتها الدولية، بجميع القواعد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وتشدد على أهمية الحد
من التوترات وبناء الثقة المتبادلة.

وتنادي الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بعالم خال من الحروب والنزاعات
والعنف والقهر، وتدعو المجتمع الدولي إلى إقامة نظام تعاون شامل ومتكافئ وذو منفعة متبادلة، وإلى
تحقيق الأمن الشامل والمستدام القائم على التعاون والمراعي للمصالح المشروعة لجميع الدول.

وتشير الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى أن التدابير التي تتخذها لتعزيز
السلام هي تدابير دفاعية الطابع وتتسم تمام الانسجام مع التزاماتها الدولية.

وتحث الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف
في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الحد من نشر الأسلحة النووية في أراضيها، وعلى عدم وضع
تلك الأسلحة في الخارج، والقضاء على جميع الهياكل الأساسية التي تتيح النشر السريع لهذه الأسلحة في
أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والامتناع عن إجراء مناورات يكتسب فيها أفراد من القوات
المسلحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية مهارات في استخدام الأسلحة النووية.

وتلاحظ الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التطورات السلبية فيما يتعلق
بالمنظومات الدفاعية المضادة للقذائف. وهي ترى أن القيام من جانب واحد بإقامة ونشر منظومات دفاعية
استراتيجية مضادة للقذائف في مختلف مناطق العالم يمكن أن يكون له أثر سلبي على الأمن الدولي
والإقليمي، كما يمكن أن يؤثر على المصالح الأمنية للعديد من الدول، وأن يقوض الأساس اللازم لإعداد
الوسائل السياسية والدبلوماسية المتعددة الأطراف واستخدامها لمكافحة انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف.
وتعارض الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي هذا النوع من الأعمال وتعتبر أن محاولات
ضمان الأمن الذاتي على حساب أمن الآخرين أمر غير مقبول.

وتعرب الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن الأسف لإنهاء معاهدة الأسلحة
النووية المتوسطة المدى المبرمة في عام 1987. فبدون تلك المعاهدة التي كانت على مدى 30 عاماً أحد
دعائم نظام تحديد الأسلحة، تزداد مخاطر اندلاع سباق تسلح وحدث تصعيد في التهديدات
المرتبطة بالقذائف.

ونحن نعلن رفضنا للموقف الرامي إلى احتواء الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي عسكريا وسياسيا، ونشدد على أن الرفع من حجم ما هو قائم من التشكيلات العسكرية والهياكل الأساسية العسكرية والقدرات اللوجستية، وإنشاء ونشر تشكيلات وهياكل أساسية وقدرات جديدة من هذا القبيل، فضلا عن زيادة حجم التدريبات في الأقاليم المتاخمة لمنطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، إنما هي أمور تزيد من حدة التوترات وتقوض الجهود الرامية إلى إنشاء حيز أمني مشترك وغير قابل للتجزئة.

وتعرب الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن القلق من الانتهاكات الماسة بأحكام اتفاقية مونترو لعام 1936 وتدعو إلى التقيد الصارم بالمعاهدة.

والدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي مقتنعة بأن تهدة الوضع والتخفيف من حدة خطر وقوع حوادث غير مقصودة من شأنهما أن يساعدا على تقليص النشاط العسكري بالقرب من منطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وعلى سحب مجموعات من القوات التي سبق نشرها بالفعل أو التي "تتناوب باستمرار" إلى مواقع للانتشار الدائم، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعن العمل بسياسة تهدف إلى تحقيق التفوق في المجال العسكري.

ونشير إلى أن القيام بأنشطة استفزازية على مقربة من حدود الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي أمر مرفوض، لما يمكن أن يؤدي إليه من حوادث خطيرة وتصعيد للتوترات العسكرية والسياسية. ونعرب عن بالغ القلق إزاء انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق تشهد نزاعات مسلحة.

وتشدد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي على أهمية التخفيف من حدة التوترات في القارة، وتتطلع إلى تجاوب بناء من قبل بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مع التدابير الواردة في البيان المفتوح الصادر في 22 أيار/مايو 2019 عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والموجه إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن بناء الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون.